وبأنه أخذه عن أبي زيد[1] . وقد أخذه من كتاب اللمات لا من النوادر ، إذ لا تتفق المادة في الكتابين .

واستهل ابن دريد الباب الأول من اللمات بالألفاظ التي على بناء فَعالة وفِعالية ، ثم التي على مَفعل ومَفعلة ، ثم خلط بين أنواع كثيرة ، مثل الألفاظ التي فيها إبدال حروف ، أو اختلاف في الحركات أو ما شاكل ذلك . وتناول في الباب الثاني منها اختلافهم في الألفاظ الثنائية كأب وأخ ودم ، وزيادة بعضهم ميما في آخر بعض الألفاظ (وقد عقد لذلك بابا خاصا في الملحقات بالجمهرة أيضا[2]) واختلافهم في القصر والمد ، والتأنيث والتذكير . واستشهد بالقرآن والشعر ، وأكثر من ثانيهما في الباب الثاني خاصة ، وروى فيها أيضا عن أبي عبيدة والأصمعي ، إلى جانب أبي زيد ، وروى ذلك كله عن أبي حاتم .

وحين ننظر إلى الأبواب الأخرى التي يسميها النوادر ، نجدها لا تختلف عن هذين البابين في شيء . فقد عالج فيها الأفعال التي تأتي على وزنين في ماضيها ، أو مضارعها ، والمترادفات التي تتغير معناها ، أو التي تختلف بعض حروفها مع بقاء معناها ، والألفاظ النادرة . وكل ذلك نجده في أبواب اللمات نفسها . وأكثر في هذه الأبواب الأخذ عن أبي زيد وأبي مالك ويونس بن حبيب . ويظهر فيه اسم الأصمعي وأبي عبيدة والحرمازي أيضا . ويدل كل ذلك على شدة الصلة بين كتب اللمات والنوادر ، فمن الممكن أن نضع هذه الأبواب أيضا في كتب النوادر ، ولكننا نكتفي بتناولنا لها هنا .

٣ — المعرب

أشرنا آنفا إلى معنى المعرب والدخيل ، والفرق بينهما ، والاختلاف بين العلماء حول ورود أولهما في القرآن ، والقوانين التي وضعها النحويون واللغويون لمعرفتهما .

(١) ٣/٢٧٢ ، ٤٨٤ .
(٢) ٣/٥٠٧ .

وقد شملت هذه الأمور مقدمات التآليف التي عالجت هذين النوعين من الألفاظ إلى جانب عنايتها بتوضيح مناهجها . ولذلك نجح لأننا عدم وصف هذه المقدمات اكتفاء بهذه الإشارة .

ولا ندري شيئا عن التاريخ الذي وُلد فيه هذا الفن الذي يعنى بالمعرب في اللغة كلها دون أن يقصر نفسه على المعرب القرآني ، إذ لم نسمع عن كتب منه للمؤلفين الأولين ، وإن عنى به الخليل في كتاب العين ، ثم من أتى بعده من أصحاب المعاجم . ثم عني به أصحاب الموسوعات اللغوية ، مثل أبي عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤ هـ) في الغريب المصنف الذي أفرد له بعض الفصول في الغريب المصنف . ولكن ربما كانت كتب اللمات التي تكلمنا عنها في الصنف السابق ، تحتوي على هذا النوع أيضا ، وخاصة أن أبا عبيد أقام فصله على ما قاله الأصمعي وأبو عبيدة . فلعله استمد هذه الأقوال من كتابيهما في اللمات . وليس ما يمنع أن يكون جمع أقوالا متناثرة لهما في كتبهما المخاصة .

وقد سمى أبو عبيد القاسم بن سلام فصله هذا « ما دخل من غير لغات العرب في العربية » . وهو قصير في صفحتين من القطع المتوسط . وافتتحه بأقوال أبي عبيدة ، وختمه بالأصمعي . ولم يحاول فيه ترتيبا ، حتى لقد كرر فيه لفظ « اليلمق » مرتين . ودأب أبو عبيدة والأصمعي على ذكر اللفظ ، ولغته ، وأحيانا أصله ومعناه أو مرادفه العربي إن كان له مرادف ، وشواهد من الشعر عليه .

ثم أفرد ابن قتيبة (٢٧٦ هـ) فصلا من كتابه « أدب الكاتب » لما تكلم به العامة من الكلام الأعجمي ، ولذلك نؤخره إلى الكلام عن كتب العامية .

وكان في الأبواب التي ألحقها ابن دريد بآخر جمهرته باب لما تكلمت به العرب من كلام العجم ، حتى صار كاللغة[1] . وبين فيه الألفاظ الفارسية الأصل والرومية والنبطية والسريانية . وحين انتهى الباب خصص الذي بعده للأغلاط اللغوية والنحوية . ثم أفرد أربعة ألفاظ معربة بالذكر ، بدون سبب . والباب

(١) ٣/٩٣/٩٤ .

مضطرب كله . فقد أراد المؤلف أن يقسمه إلى ألفاظ معتادة وأعلام ، فبدأ بذكر النوع الأول مثل الديابوذ والتردماني والسبيجة ، ثم النوع الثاني مثل قابوس وبسطام ، ومارية . ولكنه عاد ثانية في آخر الباب إلى النوع الأول . كذلك أراد أن يقسمه إلى الفارسيّ الأصل ، والروميّ ، والنَّبطيّ ، والسريانيّ ، ولكن اختلط عليه الأمر ولم يستطع شيئا . فبدأ بقسم لم يعنونه ، يحتوي على الألفاظ الفارسية خاصة ، ثم قسم الألفاظ الرومية ، ثم النبطية ، ثم السريانية . وهذا تقسيم جميل ، لو لم يضطرب فيدخل الألفاظ الفارسية خاصة في كل نوع من الأنواع المذكورة ، حتى اضطر إلى أن يكرر عنوان الألفاظ النبطية مرتين متعاقبتين ، لاستطراده إلى الألفاظ الفارسية في ختام القسم الاول من النبطية ؛ ولو لم يدخل الألفاظ الرومية والنبطية في القسم السرياني . ولم يكن ذلك نتيجة خطأ منه ، بأن يعد اللفظة الفارسية رومية ، أو بغير ذلك ، بل كان يدخل اللفظ في القسم المخالف له ، وينبه على أصله الصحيح . ويلاحظ عليه أنه في الألفاظ الفارسية والنبطية يذكر أصلها الأجنبي . أما الرومية والسريانية فيذكر أنها معربة فقط ، ولا يتعرض لأصلها . ولم يكن يعتمد على نفسه فحسب في التعرف على الألفاظ المعربة بل كان ينقل أيضا عن أبي حاتم والأصمعي .

ثم تقفز قفزة كبيرة إلى القرن الخامس إذ نجد ابن سيده (٤٥٨ هـ) في السفر ١٤ من كتاب المخصص بابين للمعرب ، وفي السفر ١٦ قسما صغيرا له أيضا . أما الباب الأول فهو « باب ما أعرب من الأسماء العجمية » وتعرض فيه لمذاهب العرب . والباب كله مأخوذ من سيبويه ويشغل قريبا من الصفحة . والباب الثاني هو باب اطراد الإبدال في الفارسية ، يشغل نحو ٤٥ صفحة ، وصدره بأقوال استمدها من سيبويه في الحروف التي تبدلها العرب ، وشغلت هذه القواعد في الإبدال صفحة منها .

ثم أورد باب الغريب المصنف لأبي عبيد كله ، دون تصرف منه سوى أنه حذف اسم الأصمعي وأبي عبيدة منه ، واللفظ المكرر « اليلمق » وزاد في أثنائه

قولين موجزين من ابن دريد ، متصلين بكلام أبي عبيد . أما عدا ذلك فلم يحسن فيه أي تغيير ، وشغل ذلك منه حوالي صفحة وثلث صفحة . أما الجزء الأخير من الباب فاستقاه من جمهرة ابن دريد ، من المعجم والأبواب الأخيرة الملحقة به . ثم ختم الباب بكلمات قلائل من كتاب العين . وذكر في أثناء ذلك كلتين من ابن السكيت ، وأخرى من أبي علي الفارسي . ولم يتصرف فيما نقله في هذا الجزء أيضا إذ حافظ على عبارة ابن دريد كل المحافظة ، وعلى ترتيبه أيضا . وكان هذا يحاول أن يفرد الفارسيّ عن الروميّ ، وهذين عن النبطيّ والسريانيّ ، وكذا فعل ابن سيده مع محافظته على اضطراب ابن دريد في هذه المحاولة . ولم يكن يحاول أن يعطي أصل كل كلمة في لغتها .

والقسم الثالث الذي تناول فيه المعرب عنوانه : « ومن نادر الأعجمي » يتناول فيه الأعلام والأسماء الأعجمية المقصورة والممدودة ، لأن الباب كله لهذا النوع من الأعلام وهو قصير في أربعة أسطر . وجلي أن هذا القسم لا أهمية له ، لأن معظم ألفاظه أعلام ، وهي في غالب الظن من الأمثلة النحوية الصرفية .

ونعثر في القرن السادس على الكتاب الأول الخاص بالمعرب ، وهو كتاب « المعرب من الكلام الأعجمي » لأبي منصور الجواليقي (٤٦٥ — ٥٤٠) وهو من أكمل الكتب التي تعرضت لهذا النوع من البحث . ثم ألف عبد الله بن محمد البُنْري المعروف بالبشبيشي (٧٦٢ — ٨٢٠) كتاب « التذييل والتكميل ، لما استعمل من اللفظ الدخيل » ، وأحمد بن كمال باشا (٩٤٠ هـ) رسالة في تعريب الألفاظ الفارسية ، وشهاب الدين أحمد بن محمد الخفاجي (١٠٦٩ هـ) كتاب « شفاء الغليل ، فيما في كلام العرب من الدخيل » ومصطفى المدني (القرن ١١) كتاب « المعرب والدخيل » .

ويتفق هؤلاء المؤلفون جميعا في بعض الظواهر العامة ، التي أهمها أنهم يحكمون على المعرب معتمدين على اللغويين الأقدمين . وكان هؤلاء يحكمون على الألفاظ بالسماع في أغلب الأحيان . ومن هنا كانت أحكام هؤلاء المؤلفين القدماء وأحيا

المجاميع ، من أمثال أبي عبيد وابن سيده سماعية ، لا تقوم على البحث والتمحيص ومقابلة اللغات . وقد أباح الجواليقي لنفسه الإكثار من الرجوع إلى القدماء مع الاعتراف بذلك حينا وعدمه أحيانا ، ومع التصرف في أقوالهم . وقلّ الأمر نفسه من بعده المذري وابن كمال باشا خاصة ، فظهرت عندهم أسماء المعاجم . ولكنهما زادا عليه في إيراد الأقوال الكثيرة في اللفظ الواحد ، لتعدد مراجعهم . واعتمدوا أيضا في اعتبارهم الأعلام الأجنبية التي عرفها العرب من الألفاظ اللغوية المعربة ، وفي الاعتماد على القرآن والشعر والحديث في الاستشهاد ، إلا أن الجواليقي كان مكثرا من الأشعار ، واتفقوا في طريقة علاجهم موادهم بتقديم الكلمة وتفسيرها ثم الإشارة إلى أصلها في اللغة التي عربت منها ثم الشواهد ، وبعض الأمور الأخرى . ومن الطبيعي كان المتأخر يجب أن يتفوق على المتقدم بالإكثار من الألفاظ ، أو الإتيان بأصول بعض الكلمات التي ذكرها الأول وأهمل أصلها . وكثيرا ما كانوا يفعلون ذلك ، مكتفين بالنص على أنها معربة ، أو بالاستطراد إلى الأخبار الأدبية والفوائد اللغوية كما فعل المذري ، أو مناقشة الأقوال بعضها ببعض كما فعل ابن كمال باشا ، وإن كانت ألفاظه قليلة بالنسبة لما عند غيره ، أو التنبيه على المفرد والجمع واللغات في اللفظ كما فعل الخفاجي . وكانت هذه الاستطرادات سبب الاختلاف بينهم .

واختلفوا في ترتيب كتبهم ، فارتضى ابن كمال باشا أن يجعل كتابه أبوابا [illegible] وارتضى الباقون الترتيب الألفبائي باعتبار حروف الكلمات كلها أصلية وزيدة . فرتب الجواليقي والخفاجي كلماته بحسب حرفها الأول وحده . ورتبها المذري والمدني بحسب حروفها كلها . ولكن المذري خالف نظامه في لفظ الجلالة (الله) وقدمه في صدر كتابه .

واختلفوا في المولّد ، فلم يعن به الجواليقي وابن كمال باشا ، وخفف منه المذري

والمدني ، ولكن أكثر منه الخفاجي ، وأورد ، حسب قوله في مقدمته ، ما ترك أهل اللغة التنبيه على أنه مولد ، أو لم يحققوا معناه ، أو كان غريبا دون الاستعمال ، كما ترك بعض ما عربوه ، لعدم وروده عمن يعتد به . ولما كانت اللغة العامية ليس لديها الحواجز التي تحميها ترة المولد والدخيل عن حوزتها كالعربية الفصحى . كثر هذا النوع من الألفاظ فيها ، فاهتممت به أكثر كتب لحن العامة ، ولكننا لا نعالجه هنا ، وإنما نعالجه في كتب العامية . وكان من وجوه الاختلاف بينهم تقديم مادة عند أحدهم وتأخيرها عند الآخر . واختلاف الراجع في كل مادة .

وختام القول : إن الخفاجي كان يعتمد على الجواليقي في كتابه كثيرا ، وإن كتاب مصطفى المدني يكاد يكون مختصرا من كتاب المذري . ووجدنا هذين الكتابين الأخيرين محفوظتان في دار الكتب المصرية في مخطوطتين .

وعرفت في العصر الحديث اللغات التي جاورت العربية وعاصرتها زمنا طويلا ، وأثرت فيها وتأثرت بها . فقام الباحثون بمقابلة كثير من ألفاظ هذه اللغات بالعربية ، واستطاعوا أن يصححوا كثيرا من أحكام القدماء . وأحب بعضهم أن يضع قوائم أو معاجم صغيرة بهذه المعربات التي بحثت بحثا علميا دقيقا ، فظهر نوع جديد من كتب المعرب .

ومن أول الرسائل التي عثرت عليها ، وتنحو هذا النحو كتاب الألفاظ [illegible] (طبع بيروت ١٩٠٨) ، وقد رتب هذا الكتاب ألفاظه وفق الحروف الأولى فالثانية فالثالثة ... الخ . وقد اهتم في كل حرف منها الصائتة وحدها ، أما الصامتة (حروف العلة) فأسقطها من اعتباره . واضطرب في الحروف المزيدة فاعتبرها أحيانا مثل بعض الألفاظ المبدوءة بالميم ، وبعض النظر عنها في أحيان أخرى ، مثل بعض الألفاظ المبدوءة بالتاء .

واتسعت دائرة البحث عند المؤلف فشملت اليونانية واللاتينية ، والتركية ، والآرامية ، والإيطالية ، والألمانية ، والإنجليزية ، والفرنسية ، والأرمنية ، والروسية ،

والكردية ، والسريانية وغيرها ، برغم أنه يعنى بالألفاظ الفارسية الأصل ، كما يدل عنوان الكتاب . واعتمد المؤلف فى الألفاظ الفارسية على معجم « البرهان القاطع » لحسين بن خلف التبريزى ، وفى العربية على محيط المحيط وأقرب الموارد ، كما صرح فى مقدمته . وربما كان المرجع الفارسى معتمدا ، ولكن مرجعيه العربيين غير مرضيين . وقد ذكر فى أثناء الكتاب مراجع أخرى كثيرة .

واتفق أدى شير مع المؤلفين السابقين فى إيراد الألفاظ ومعانيها وأصولها . ولكن اختلف عنهم فى إطالته التى لا يستطرد فيها — إلا فى النادر — وإنما بقى فى دائرة بحثه عن الأصل ومعانيه ، ومرادفاته فى اللغات الأخرى إن كانت تشترك معه فى المادة . وكان يورد هذه الألفاظ الأعجمية بحروفها الأجنبية . ولكنه اعتمد فى كثير من الألفاظ على القدماء ، فأتى بها كما ذكروها ، وربما بدون أصلها ، لأنه لم يجدها فى مراجعه فى غالب الظن . واختلف أدى شير عن سابقيه فى أنه لم يحاول الاستشهاد على ألفاظه أو تتبع ورودها فى اللغة العربية إلا فى النادر .

وقيمة هذا الكتاب فى جمعه وكونه الكتاب الأول فى حجمه (١٦١ صفحة) الذى يقوم على بحث علمى ، لا على السماع وحده والاجتهاد . ويشبهه بعض الشىء القس طوبيا العنيسى فى إقامة كتابه على أسس علمية ، ولكنه عالج الدخيل فى العاميات ، ولذلك تناولناه فيما .

وكتب الدكتور فؤاد حسنين على الأستاذ بجامعة القاهرة مقالات فى مجلة كلية الآداب فى عام ١٩٤٨ بعنوان « الدخيل فى اللغة العربية » تقوم على الأسس العلمية الدقيقة أيضا ، وترتب فيها الألفاظ وفقا لصورتها بغض النظر عن أصالة حروفها وزيادتها . وراعى فيها الكاتب الاختصار ، فكادت تشبه الجداول ، لولا إطالته فى بعض الألفاظ . ولم يقصر البحث على العربية الفصحى ، بل بحث ألفاظا عامية أيضا .

وصفوة القول فى هذا النوع من المعرب ، إنه بدأ متأخرا فى العربية ، إذ لم نعثر